

دلائل الإعجاز

(أَلَا أَنْ أُرْعِشَتْ كَفًّا أَيْ بَيْكَ وَأَصْبَحَتْ ... يَدَاكَ يَدَيَّ لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ)
وجدته قد بدا لك في صورة أنق وأحسن . ثم إن نظرت إلى قول أربطة بن سهية -
البيسط - : .

(إِنَّ تَلَقَّيْنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ ... تَنْدُسُ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ
الْأَسَدِ) .

وجدته قد فضل الجميع ورأيت أنه قد أخرج في صورة غير تلك الصور كلها .
واعلم أن من الباطل والمحال ما يعلم الإنسان بطلانه واستحالة بالرجوع إلى
النفس حتى لا يشك . ثم إنه إذا أراد بيان ما يجد في نفسه والدلالة عليه رأى
المسلك إليه يغمض ويدق . وهذه الشبهة - أعني قولهم : إنه لو كان يجوز أن يكون
الأمر على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصف للفظ من حيث هو لفظ لكان ينبغي أن لا
يكون للبيت من الشعر فضل على تفسير المفسر إلى آخره من ذلك . وقد علق ذلك
بالنفوس وقويت فيها حتى إنك لا تلقي إلى أحد من المتعلقين بأمر اللفظ كلمة
مما نحن فيه إلا كان هذا أول كلامه وإلا عجب وقال : إن التفسير بيان
للمفسر فلا يجوز أن يبقى من معنى المفسر شيء لا يؤد به التفسير ولا يأتي عليه
لأن في تجويز ذلك القول بالمحال وهو أن لا يزال يبقى من معنى المفسر شيء لا يكون
إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن الصحيح من أنه لا يجوز أن
يكون للفظ المفسر فضل من حيث المعنى على لفظ التفسير . وإذا لم يجز أن يكون
الفضل من حيث المعنى لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه . فهذا جملة ما
يمكنهم أن يقولوه في ضرورة هذه الشبهة قد استقصيته لك . وإذا قد عرفت فاسمع
الجواب وإلى [] تعالى الرغبة في التوفيق للصواب : اعلم أن قولهم : إن
التفسير يجب أن يكون كالمفسر دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي
بيّن أنه من أن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور ويدفعوه أصلاً حتى يدعوا أنه لا
فرق بين الكناية والتصریح . وأن حال المعنى مع الاستعارة كحاله مع ترك
الاستعارة . وحتى يطلبوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون أبداً أبلغ من
الحقيقة